افتتاحية

إيتان بار يوسيف

تناقلت وكالات الأنباء في جميع أنحاء العالم، بضع أيام بعد شيوع خبر وفاة نيلسون مانديلا، صورة مدهشة (للمصوّر عباس المومني من وكالة سترينجر) توثّق مظاهرة جرت بجوار قرية النبي صالح غرب رام الله. يقف من جهة متظاهر فلسطيني مبتسم يلبس ملابس رسمية بلون داكن وربطة عنق سوداء، شعره ملوّن بخطوط رمادية، يرفع قبضة يده أمام وجه جندي من حرس الحدود. يحدّق الجندي به، ربما بعدائية أو باستهجان، ويعضّ الجندي الذي يقف إلى جانبه على شفتيه وتعلو وجهه صورة مضحكة بعض الشيء.

تعكس التعابير التي تعلو وجهي الجنديّيْن غرابة الحالة: إضافة إلى تلوين شعر المتظاهر، فإنّ وجهه مطلي بأصباغ بلون البنّي الداكن. لم تُطلَ الأصباغ بصورة متجانسة إذ طُليت بالقرب من العينين أسفل الصُدغ بطبقة ثخينة وغريبة بعض الشيء بينما أُهمِلت منطقة فوق ياقة القميص البيضاء مباشرة وتظهر باللون الفاتح.

AFP / **getty**images

هدفت المظاهرة إلى الربط بين النضال الفلسطيني للاستقلال (وعلى نحو أدق بين نضال سكان قرية النبي صالح ضد سكان مستوطنة حلميش المجاورة الذين استولوا على عين القوس) وبين نضال مانديلا ضد اضطهاد بني جلدته. تتجلّى الفكرة التي تقوم في صلب الاحتجاج، والصورة كذلك، بكون إسرائيل تستخدم نظام الفصل العنصري في المناطق المحتلّة – وربما داخل الخط الأخضر أيضًا. إلاّ أن الصورة، التي كان يتعيّن عليها أن تفرض أوجه التشابه بين الفلسطينيّين وبين السود في جنوب أفريقيا، تفصل بين الطرفين مساحة تهكّمية إذ إنه بالرغم من أن الأصباغ السوداء تثير المشاعر المهرجانية المحرِّرة إلا أنها تذكّر بهذا التشابه المثير للجدل، أعني الوجه الأسود، الـ"بلاكفيس"، في الثقافة الغربية. إن حقيقة اختيار المتظاهر التنكّر بمانديلا وهو يلبس الثياب الرسمية باللون داكن (لا باللباس التقليدي "الأصيل" الغني بالألوان) يزيد من صعوبة تحليل هذا المشهد. كذلك، فإن حضور المتظاهر "الأسود" لا يعزّز العلاقة بين الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وبين موروث نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) فحسب بل يأتي في سياق الأحداث الدرامية التي جرت قبل هذه المظاهرة بأسابيع قليلة، في بداية كانون الثاني ٢٠١٤، حين تظاهر الآلاف من المطالبين باللجوء من السودان وإرتريا في شوارع القدس وتل أبيب، لأول مرة بعد سنين من المذلّة التي يعانون منها من طرف السلطات الإسرائيلية، وأخيرًا رفع اللاجئون من أفريقيا رؤوسهم وطالبوا بحقوقهم.

يمكن إجراء المقارنة والتوقّف عند أوجه الشبه بين الحضور المحرِّض للمتظاهر الفلسطيني وبين بعض النصوص المنشورة في العدد الحالي للمجلة. يقوم في صلب مقالة **حسن جبارين** التي تفتتح العدد الحالي حضور لا يقل إثارة عن ذلك الحضور السابق، ويتجلّى هذا الحضور في مشهد ظهر في معرض الجلسة الأولى للبرلمان الإسرائيلي (الجمعية التأسيسية) المنعقدة في شباط ١٩٤٩. «بعد الاستماع إلى النشيد الوطني (هتكفاه)، ألقي خطابين اثنين فقط في تلك الجلسة»، كما يقول جبارين، إذ «ألقى الرئيس الأول للدولة حاييم فايتسمان خطابًا وطنيًا في جلسة احتفالية؛ وأما الخطاب الثاني الذي ألقي في معرض هذه الجلسة الأولى فهو لم يكن خطابًا لمؤسّس الدولة دافيد بن غوريون، ولا لقائد المعارضة مناحم بيحن، بل لنائب كنيست عربي هو أمين جرجورة الذي ألقى خطابه باللغة العربية». ويعتبر جرجورة أحد ممثلي «القائمة الديمقراطية للناصرة»، وقد اقتبس في معرض خطابه وثيقة الاستقلال بغية التعبير عن آماله بأن الدولة ستستند إلى «المساواة والعدل» بين جميع مواطنيها، وعبّرت كلماته عن إحساس بالولاء والكبرياء والتفاؤل بالدولة الجديدة. بينما اعتمر طربوشًا تركيًا، لم يعرّف جرجورة العرب في البلاد «عربًا إسرائيليّين» أو «أقلية قومية» وإنما عرّفهم بوصفهم «مواطني إسرائيل العرب» – وهو أول استعمال رسمي لهذا التعبير من طرف نائب عربي. أما النكبة فلم يذكرها بتاتًا.

سبق وأن قال توماس هوبس بأن الفئة السكانية المهزومة والخائفة على حياة أفرادها تصدّق على جميع نشاطات السيّد الجديد. ويعقّب جبارين، بأن هذا الانصياع المذلّ، غير المشروط، قد وقف في صلب عملية تشكيل مواطنة الفلسطينيّين في دولة إسرائيل. ويردف، بأن الفلسطينيّين لم ينضمّوا إلى الكيان السياسي الجديد في أعقاب هزيمتهم واحتلالهم في سنة ١٩٤٨ وبعد تشريع قانون المواطنة في سنة ١٩٥٢. ويردف بأن «اللحظة الهوبسانية» قد وقعت بين السنتين ١٩٤٩ – ١٩٥٠ تحديدًا، وذلك حين «وافق» الفلسطينيون للمشاركة في الانتخابات الأولى للكنيست وتبنّوا لغة الحقوق والواجبات والولاء الإسرائيلية. إذ إنه «لا يمكن إدراك هذه اللحظة الهوبسانية بمعزل عن النكبة»، يقول جبارين ويضيف: «كما لا يمكن إدراك لغة الحقوق بمعزل عن هذه اللحظة الهوبسانية».

أما القسم الآخر للمقالة، والذي يتقدّم فيها الكاتب نحو «الثورة الدستورية» التي جرت في التسعينيات، فإنه يتحدّى فيه الطرح المركزي القائم في صلب الخطاب القضائي الليبرالي. يفيد هذا الخطاب أن المشاركة السياسية المستندة إلى الحق بالانتخاب والترشّح، إلى جانب استخدام لغة الحقوق، تؤسّس حقوق الفرد والعلاقات المدنية. وإلى جانب مناقشة معركة الانتخابات للكنيست الأولى، يضيف الكاتب تحليلاً واقعيًا حول معارك الانتخابات التي جرت في العقود الأخيرة: إن «احتفالات الديمقراطية» لدولة إسرائيل هي بالحقيقة لحظة نزع الشرعية عن الفلسطينيّين والاستهزاء بهم، إذ اضطرّوا هؤلاء إلى التعامل في كلّ معركة انتخابية من جديد مع قضية إلغاء قوائم انتخابية عربية أو مرشّحين عرب وحرمانهم من خوض الانتخابات. أما النتيجة فهي حالة من المفارقة: يُحرم السكان العرب من تحدّي القيم الصهيونية وفي ذات الوقت فإن مشاركتهم في الانتخابات ليست محبّذة فقط بل هي حيوية لصيانة أسطورة «إسرائيل الديمقراطية». ويضيف جبارين: إن طرح «منفصل ولكن غير متساو»، والذي ظهر في فترة التشكيل في ضوء النكبة، لا يزال معمول به إلى اليوم. إن القضاء ولغة الحقوق هما استمرارًا للنكبة بأدوات أخرى مختلفة.

إن العلاقة التي تربط بين وصف خطاب جرجورة وبين صورة المتظاهر التي افتتحت بها تقوم بطبيعة الحال على مقابلة قريبة بين الأنماط المختلفة للاستعراض (على منصّة إلقاء الخطب في الكنيست، وعلى التلال المحاذية لرام الله) تستند إلى التحرّر، تلك الأنماط التي تجسّد الانتقال من المذلّة إلى المقاومة، ومن التقبّل إلى التصدّي. تثير هذه العلاقة مناقشة هومي بابا بشأن المحاكاة الكولونيالية التي من شأنها زعزعة موازين القوى بين الحاكم والرعية – بالرغم من أن الحالة الماثلة أمامنا هي حالة مركّبة بصورة خاصة: إذ لا يُحاكي المتظاهرُ الحاكمَ وإنما يُحاكي شخصيةَ الرعيةَ الواقع تحت نظام كولونيالي آخر؛ وتنبع المقاومة من المقارنة الناجمة بين سياق كولونيالي معين وسياق آخر. إن حضور المتظاهر مصبوغ الوجه – صياغة مسرحية واعية لذاتها تستحضر الاستعراض العرقي–القومي، أعني لباس إثني تنكّري (دراج) – يبادر إلى نقاش بطرق متباينة مع ثلاث مقالات منشورة في هذا العدد، والتي تتناول بصورة صريحة ممارسات مختلفة لفكرة الاستعراض وفق تحليل إرفينغ غوفمان، وهومي بابا، وجوديث باتلار وغيرهم. تكشف قراءة هذه المقالات الثلاث جنبًا إلى جنب عن العلاقات المتبادلة بين أنماط مختلفة من استعراض الهوية في إسرائيل – كالاستعراض الإثني، والجندري، والقومي. تعرض هذه المقالات، كلٌّ على حدا وجميعها سوية، الجسم بوصفه حيّزًا مركزيًا لفحص تشكيل النظام الاجتماعي ومحاولات زعزعته.

أورنا ساسون–ليفي وآبي شوشانه يعرضان فحصًا نقديًا للمسألة الإثنية في إسرائيل عبر دراسة استعراض إثني معين – شكنزة – أي انتقال (passing) هوية إثنية مقولبة اجتماعيًا (الهوية الشرقية) إلى هوية تحمل العديد من الامتيازات والتي لا تعتبر هوية إثنية أو أن إثنيتها لا تعتبر صريحة في إسرائيل (الهوية الإشكنازية). تبحث المقالة في الدلالات الاجتماعية المعزوّة للشكنزة على خلفية التنكّر لوجود الإثنية في إسرائيل. يدّعي الكاتبان بأن تعبير شكنزة يشير إلى استعراض للهوية يسعى إلى الانسجام مع ما يطلق عليه تعبير "بوتقة الصهر" (الذوبان) القائم في صلب الخطاب القومي ومع المطالبة النيو–ليبرالية بضرورة الحديث عن هويات غير إثنية. إلى جانب ذلك، ينطوي التعبير ذاته على فشل عملية الانتقال هذه، إذ ينطوي تعبير شكنزة على تجربة مضاعفة من الخجل – ذلك الخجل من الخلفية الإثنية ومن مجرّد محاولة "الانتقال". ويدّعي الكاتبان "بأن الكشف عن استعراض الشخص الشرقي الذي يحاول الانتقال إلى الهوية الاشكنازية هو الدلالة المركزية لتعبير شكنزة": إن شيوع هذا التعبير والفشل البنيوي الملازم له يشهدان على ثبات النظام الإثني في إسرائيل.

تفحص مقالة **أيال غروس** ظاهرة «الانتقال» بوصفها مفترق طرق تجتمع فيه تساؤلات قومية وأخرى جندرية. إن غروس الذي كتب في السابق حول التنكّر الجندري – عبر بحث قضية شاب اسمه حين الكوبي المولود مع أعضاء أنثوية ولكنه عرض نفسه بوصفه رجلاً – يتوقّف في بحثه الحالي عند قضية شخص آخر اسمه صابر قاشور المدان في قضية جنائية بتهمة الاحتيال بشأن هويته القومية (إذ جاء في معرض قرار المحكمة أنه عرض نفسه «بصورة كاذبة» على أنه يهودي يحمل اسم دودو وارتبط بامرأة يهودية مارس معها علاقات جنسية). إن تحليلاً مقارنًا بين القضيتين يفضح مسألة كيفية فرضت الدولة القوانين الجنائية الخاصة بحالات الاغتصاب القائم على الاحتيال وتحوّل القضية إلى مسألة هوية الفاعل وذلك بغية الحفاظ على النظام القومي–الجندري وتحريم اجتياز الحدود، إذ إن من شأن مثل هذا الاجتياز أن يزعزع استقرار هذا النظام ويقوّض «طبيعة» مجموعات الهوية القائمة بين ظهرانيه. لقد عوقب الكوبي وقاشور لأنهما تجرّءا على انتهاك حدود الوظيفة الجندرية/ القومية التي أولاها لهما المجتمع في إسرائيل وانتقلا إلى هوية أخرى، تلك الهوية حاملة الامتيازات في الحالة الإسرائيلية – ونعني الهوية الإشكنازية. وقد جاء في معرض تحليل غروس: «كما الدّالات الجندرية كذلك الدّالات القومية هي دالاّت تمثيلية–تنفيذية تشكّل عمليًا الهوية وتزعم أنها تعبّر عنها، فكما هو الحال مع الجندر كذلك القوم فإنه نمط من أنماط المحاكاة التي لا أصول لها».

ونهاية، تتناول مقالة **ليمور معوديد دنون** قضيتا المحاكاة وتشكيل الهوية في حالات معينة يرفض فيها الجسد نفسه الانصياع والتقولب. في مثل هذه الحالات، فإن الحديث لا يدور فقط حول الانصياع لنظام التحكّم الاجتماعي الذي يفرض سلوكًا جندريًا معينًا مشتقّ ظاهريًا من الجنس البيولوجي، وإنما يدور كذلك حول الانصياع لسلطة التدخّل الجراحي الساعي إلى فرض جنس معين على الجسد ذاته. تسعى المقالة إلى تحدّي الممارسات العلاجية المعتمدة حاليًا في التعاطي مع ثنائيي الجنس في إسرائيل – أي تلك الفئة من الأشخاص المولودين مع جسد يحمل علامات جنس مزدوجة (Gonad – أعضاء جنسية ذكرية وأنثوية) كأعضاء جنسية باطنية وأخرى ظاهرة وكروموسومات جنسية غير أنثوية وغير ذكورية عادية. يُنظر إلى الجسد ثنائي الجنس بوصفه يخضع إلى علم الأمراض يستوجب تدخّلاً طبّيًا بهدف تصنيفه وتشكيله كجسد ينتمي إلى أحد الجنسين. توصف عملية التشكيل والتصنيف هذه التي تقوم بتقويم الجسد ثنائي الجنس، والمفروضة عليه منذ الولادة وتلازمه طيلة حياته، من خلال تعبير «جنسد» (تعبير ناتج عن دمج بين الكلمتين جنس وجسد). تتقصّى الكاتبة أثر التوتّر القائم بين عملية «الجنسد» هذه – الهادفة إلى محو ضبابية وشذوذ هذا الجسد ثنائي الجنس واستبداله بتشكيل جسد اجتماعي معياري أحادي الجنس/ أحادي الجندر – وبين الجسد الذاتي، الشخصي الخاص، الذي يتعارض ويتصادم من خلال تشكيله وحواسّه وشروطه المادية مع الجسد البيو–اجتماعي. يُنتج هذا التوتّر ثنائية جسدية، أشبه بجسدين قائمين في جسد واحد، يتصارعان الواحد مع الآخر، ويقيّدان الشخص ثنائي الجنس داخل دائرة مفرغة لا انفكاك منها.

تقع العلاقة التي تربط تشكيل الهوية وبين تمكينها، المشار إليها في المقالات السابقة، في صلب مناقشة **عماليا ساعر**. تتناول مقالتها دلالة المصطلح «تمكين» – والقصد في هذه الحالة إلى «التمكين الاقتصادي للنساء». تقول الكاتبة بأن هذا المصطلح ينتقل بصورة طبيعية بين مختلف الألسن العاملة في الحقل «بدءًا من شخصيات رسمية، وسياسيّين، ومتبرّعين على اختلافاتهم، ونساء مهنيات، ومركّزات مشاريع، وحتى جمهور الهدف لمختلف المشاريع» وتعزى له دلالات مختلفة. في ظل الضبابية والسيولة التي تميّز هذه الاستخدامات، فإنه من غير المستهجن أن نكتشف أن الناشطات يقصدن دلالات متباينة

لا بل ومتعارضة أحيانًا؛ وتتحدّثن ظاهريًا بنفس اللغة ولكن يقصدن أفكارًا مختلفة تمامًا. وعليه، فإن خطاب "التمكين" يُنتج حقلاً نشيطًا يتوسّط المفاهيم المتعارضة، ويُنتج لقاءات إنسانية غير اعتيادية ويُموضع الممارسات المعتمدة على المقاومة في مقابل تلك الممارسات المعتمدة على التأقلم. وفي الآن ذاته، يُنتج هذا الخطاب حالة مفارقة ومعقّدة. من جانب واحد، فإنه يُحيِّد الوعي النقدي بين النساء المنتميات إلى مجموعات مقصاة ويدفعهن إلى اتجاهات حيث يمكن استقطابهن. من جهة أخرى، يُنتج هذا الخطاب حراكًا في اتجاه عكسي يُمكّن شخصيات رسمية ووكلاء ذوي قوة، ينتمون إلى المنظومة الرأسمالية ذاتها، للتشكيك قيميًا وأخلاقيًا بمنطق الليبرالية الجديدة.

تتناول مقالة **إفرات ابن تسور وأوري هدار** صورة «الجندي الجيد» في الثقافة الإسرائيلية – والقصد إلى صورة المقاتل الأخلاقي الذي يشارك بالحقيقة في القتال والقهر ولكنه يسعى دومًا إلى حصر هذا الجانب، ونتيجة لذلك فإنه يدفع ثمنًا نفسيًا. كما كشف العديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس، فإن هذه الصورة قد ساعدت الجنود المنتمين إلى مجموعات مهيمنة في المجتمع للتعامل مع مشاعر الذنب التي احتلّتهم خلال نشاطهم العنيف في المناطق الفلسطينية المحتلّة، وذلك عبر انفصام شخصياتهم وإسقاطها على جنود آخرين الذين لطالما يوصفون على أنهم يستمتعون بالتنكيل وممارسة العنف. عبر منظور التحليل النفسي، تستعين المقالة بنظرية جاك لاكان بغية فحص التآكل التدريجي لوهم المقاتل الإنساني. تكمن وظيفة القانون بنظر لاكان بتنظيم المسافة الفاصلة المناسبة بين الذات وبين الحقيقي الموضوعي وبتشكيلها. ينطوي غياب هذه المسافة على خطر الاستمتاع المبالغ فيه والذي يقوم على قوة هدّامة كامنة. وفعلاً فإن القانون المعتمد في المناطق الفلسطينية المحتلّة يعتبر قانونًا شاذًا وتعسّفيًا يعتمد التمييز ويمنح الجنودَ سلطاتٌ مبالغ فيها في وجه السكّان المحلّيين. يدّعي الكاتبان بأن الصراعات التي يختبرها بعض الجنود لا تقوم على نظرية التنافر النفسية (Cognitive Dissonance) أو على الهوّة التي تفصل مواقفهم الأخلاقية عن ممارساتهم الفعلية في المناطق الفلسطينية المحتلّة فقط، وإنما تقوم كذلك على اختبار الانفعال المنبعث تحديدًا من اختلال علاقات القوة على صعيد العنف، بين الجنود وبين السكان المحلّيين، تلك العلاقات التي ينظّمها القانون.

يعود **يوحائي أوفنهايمير** في مقالته إلى شعر أبراهام شلونسكي ويتسحاق لمدان وأوري تسفي غرنبيرغ التي تعود إلى عشرينيات القرن الماضي. يدّعي الكاتب بأنه خلافًا للإطار الأيديولوجي الرسمي الكامن في مقولة «نفي الشتات»، فإن شعراء الهجرة الثالثة (١٩١٩–١٩٢٤) المركزيّين قد دعوا جمهور القرّاء للنظر إلى حياة الروّاد الصهيونيّين في فلسطين الانتدابية («أرض إسرائيل») ليس بوصفها عودة إلى الوطن فحسب وإنما بوصفها خروجًا إلى الشتات أيضًا. تستند المقالة إلى ربط بين أيديولوجية نفي الشتات وبين ما يطلق عليه فرويد تعبير «مالينخوليا» (الكآبة)، وهي تلك الحالة التي تستند إلى كبت الفقدان الذاتي الفردي والجمعي. يتحوّل موقف هؤلاء الشعراء إلى ما يشبه «عبادة الفاجعة» ويسعى إلى التعامل مع الصميم المأساوي للهجرة إلى فلسطين الانتدابية. لذلك، فإن حداثة هؤلاء الشعراء لا تعتمد على مواقف شعرية جديدة مقارنة بالمعايير التي استحدثها بياليك وأبناء جيله فحسب، بل تعتمد كذلك على قدرتهم لتعميق الخطاب الصهيوني ومساندته في احتواء تلك الجوانب المكبوتة التي لم تستوِ تمامًا معه. وفي ذات الوقت، فقد سعوا هؤلاء إلى زعزعة المكانة المركزية لل«مالينخوليا» وطالبوا بموضعةَ الفاجعة بوصفها إمكانية مثالية وتجربة مفضّلة.

يعود بنا **جدعون سليماني وراز كلتر** إلى النكبة في مقالتهما التي تتفحّص توجّه علم الآثار الإسرائيلي نحو القرى الفلسطينية المفرّغة من سكّانها. تعتمد مناقشة الكاتبان على وثيقة منسيّة من سنة

١٩٦٤ اقترح فيها أبراهام إيتان، بوصفه طالبًا جامعيًا شابًا في حينه وتحوّل لاحقًا إلى مدير قسم الآثار، إلى إجراء بحث هدم القرى العربية المفرّغة من سكّانها كأساس مقارن لفهم الهدم الذي يتكشّف في الحفريات الأثرية. إن اقتراح إيتان الذي يعتبر خراب القرى بوصفه «تجربة في علم الآثار» قد تجاهل السياق السياسي والتاريخي المشحون الذي حوّل القرى العامرة إلى أطلال أثرية. وفي نفس الوقت، وخلافًا لغالبية زملائه، لم يتجاهل إيتان على الأقل من وجود هذه القرى المفرّغة من سكّانها. وبعد سنة من ذلك، نُفِّذ «مسح القرى» في سنة ١٩٦٥، إذ قام علماء الآثار بجرد سريع جدًا لمائة قرية قبل هدمها بيد مديرية أراضي إسرائيل. اعتمد علم الآثار الإسرائيلي، المدجّج بأفضل الخبرات والمناهج، مسارات متناقضة، كما جاء في معرض المقالة: «فمن جهة، اعتُمد الحفر والتوثيق والنشر الغزير لماضي يعود إلى ما قبل آلاف السنين، ولكنه ماضٍ قريب من القلب؛ ومن جهة ثانية، اعتُمد تجاهل وإخفاء ماضٍ آخر، قريب جدًا زمنيًا ولكنه بعيد من القلب».

يتضمّن العدد الحالي مقالتين قصيرتين غير أكاديميتين تتناولان، كلٌّ بطريقتها، مكانة المفكّرين والفنّانين في الحيّز السياسي. يناقش **ليران رزينسكي** المثال الأعلى النقدي في العلوم الإنسانية والاجتماعية: يصبو هذا المثال الأعلى إلى إصلاح المجتمع وفهمه، «ولكن لأن الحديث يدور حول نظرة نقدية، فإن هناك معارضة شديدة لاعتمادها فعليًا». تركّز غالبية المقالة على الجوانب السياسية المباشرة لهذا الحوار العقيم القائم حاليًا في إسرائيل، وتشير إلى العدائية الجماهيرية نحو العلوم الإنسانية النقدية وإلى الصورة السلبية التي فرضت عليها. وقد جاء في معرض المقالة، «إن الهجوم السياسي على العلوم الإنسانية تتعاضد مع ضغوط مركّبة مفروضة على العاملين في حقل العلوم الإنسانية، ومصدرها هو داخل الجامعة نفسها إضافة إلى مؤسّسات حكومية، وتصبو إلى فرض مناهج غير نقدية وغير سياسية». ولكن يبدو أن الخطر الحقيقي يكمن تحديدًا في توجّهات الانغلاق والانعزال عن الخطاب النقدي والتقوقع، وذلك انطلاقًا من مسعى يتخلّى عن المحاولة الحقيقية لإدخال تغييرات في المجتمع الإسرائيلي.

تفتح باحثة المسرح **دوريت بروشالمي** نافذة للاطلاع على نشاطات مسرح «عيون» الذي تأسّس في مجدل شمس في العام ٢٠٠٣. لقد تعرّفت الكاتبة على هذا المسرح في أعقاب محادثة كانت لها مع بعض طلاّب قسم المسرح في جامعة حيفا – وهم من قريتي مجدل شمس وبقعاتا، كان بعضهم قد بدأ بالدراسة في معاهد عليا للفنون والمسرح في دمشق، وعادوا إلى قراهم في أعقاب الحرب الأهلية الجارية حاليًا في سورية، وسعوا إلى استكمال تعليمهم في جامعة حيفا. تركّز الكاتبة على تمثيل «النقطة الحرجة» في المسرح – وهي حالة تداخل الحدود فيما بين الخيالي والواقعي – بين احتلال إسرائيل للجولان وبين الحرب الأهلية في سورية، وذلك بغية الكشف أمامنا عن «نشاط فنّي محجوب عن عيوننا يجري في مسرح يعمل في مكان هو لا-مكان، في سياق نزاع مستمر قائم على الحدود بين الدولتين، في منطقة لطالما طبع في أذهان الإسرائيليّين بوصفها "عيون الدولة الناظرة"، وهو نزاع يشوّش حياة الأشخاص ويحدُّهم داخل حدود غير ممكنة منذ حرب سنة ١٩٦٧». وجاء في المقالة أن الممارسات الفنّية تقترح طريقًا لمقاومة القهر وتصوغ فرصًا للحرية، ولو كانت مؤقتة. وبهذا، فإن الكاتبة تعيدنا إلى تلك اللحظة المهرجانية التي تلخّصت باللّفتة الفلسطينية الكريمة لنيلسون مانديلا التي افتتحنا بها كلامنا.

ويركّز قسم «مراجعة الكتب»، الذي يختتم العدد الحالي، في هذه المرة على اللقاء بين اليهودية والحداثة، ماضيًا وحاضرًا، في إسرائيل وخارجها. تراجع **ريفي غيليس** أربعة كتب تسلّط الضوء بصور مختلفة على هويات يهودية في إسرائيل. وقد جاء في معرض مراجعتها بأن مناقشة الأشخاص الذين

كانوا متدينين في السابق والهوية التقليدية والحريدية الشرقية الـ«خفيفة» و«النهضة الدينية» الطارئة في إسرائيل في العقدين الأخيرين إنما لا يكشف عن العلاقات المتبادلة بين التديّن وبين العلمنة فحسب، وإنما يكشف كذلك عن الصعاب التي تفرضها النظرة الماهوية أمام بحث الهويات. يسعى الإطار النقدي المعتمد في مراجعة هذه الكتب إلى تقويض «أطروحة العلمنة»، تلك الأطروحة التي تموضع ظاهريًا الدين والتراث من جانب واحد والعلمانية والحداثة في جانب آخر في ثنائية متعارضة. يوفّر لنا **دافيد سوروتسكين** المنظور التاريخي الخاص بأطروحة العلمنة في اليهودية. تتفحّص مراجعته أبحاثًا صدرت مؤخّرًا حول عمليات العلمنة في اليهودية في القارة الأوروبية في مطلع العصر الحديث وفي فترات متأخرة. تعتمد مراجعته هذه على كتاب طلال أسد «تشكيل العلمانية» وكذلك على بحث الكاتب نفسه والذي يدّعي أن العلمانية ليست عملية كفر طرأت على الدين من خارج حدوده، بل هي عملية جدلية تبلورت داخل الحياة الدينية نفسها ومن خلالها. وتتناول مراجعة **عوفير شيف** وجهة النظر ليهود الولايات المتحدة باتجاه إسرائيل كما تتجلّى، على سبيل المثال، في كتابات جوديت باطلار وبيتر بينرت. ويردف شيف أن الخطاب النقدي باتجاه إسرائيل يعبّر عن محاولة تعامل يهود الولايات المتحدة مع نظرتهم المتضاربة لكونهم يُعتبرون أنفسهم مجموعة أقلية إثنية في دولتهم وللمكانة الخارجية–الداخلية لدولة إسرائيل في هويتهم الدينية والسياسية.

*

إن العدد الحالي لمجلة **نظرية ونقد** هو العدد الأول الذي أقوم بتحريره. لقد تحوّلت المجلة في العقدين الأخيرين منذ تأسيسها إلى حلبة مركزية وبالغة الأهمية للنقاش النقدي، متعدّد المجالات، حول المجتمع والثقافة في إسرائيل. تكمن الأهمية القصوى للمجلة، منذ تأسيسها، في مستويين اثنين متقابلين: بلورة خطاب قام على إعادة تشكيل وملاءمة تطوّرات طرأت على النظرية النقدية في العالم بغية استخدامها تحديدًا في الحالة الإسرائيلية؛ وانطلاقًا من ذلك، تشكيل مجموعة من الباحثات والباحثين الملتزمين بالمشروع الأساس الذي تقوم عليه المجلة ألا وهو فضح وتحليل الأنظمة التي تعمل في مجال تمثيل واستنساخ وبلورة علاقات القوة في المجتمع، كما أكّد أعضاء هيئة التحرير في الأعداد الأولى، إضافة إلى الالتزام بضمان دورية المجلة وصدورها ونشرها.

بطبيعة الحال، فقد طرأت مع مرور الزمن تغييرات عديدة. اتّسع نطاق المواضيع التي تتناولها المجلة؛ واتّسع وتنوّع جمهور القرّاء؛ وكذلك طرأت تحوّلات على الخطاب الأكاديمي إذ إن النقاشات النقدية التي لم تكن مقبولة قبل عقدين من الزمن في «النشاط التقليدي لمعاهد التعليم العالي» (وهو تعبير لطالما ذُكر مرة تلو الأخرى في الأعداد الأولى للمجلة) أضحت مع مرور الزمن جزءًا لا يتجزّأ من النشاط الأكاديمي المركزي والشرعي. كذلك ظهرت منابر أخرى، ليست أكاديمية بطبعها (كالموقع الافتراضي **هعوقتس**، على سبيل المثال، أو المدوّنة **آرتس هأموري**) ولكنها تتبنّى هذا الخطاب وتعتمده في أحيزة أخرى أقرب إلى الواقع المعاش وتتفاعل بصورة أكثر مباشرة مع التطوّرات الجارية.

في ضوء هذه التحوّلات والتغيّرات، أعتقد أن قوة مجلة **نظرية ونقد** وميزتها تكمنان في ثلاثة أوجه مركزية تستند إلى أهدافها المركزية: التزام راسخ بنقاش متعدّد المجالات ومتداخل، بمستوى أكاديمي رفيع؛ استحداث فئة أكاديمية ملتزمة بصدور دوري للمجلة تعكس هوية الأعضاء فيها التحوّلات الشخصية والمهنية التي طرأت خلال السنين الماضية؛ واعتراف بالعلاقة القائمة بين المجلة والمجتمع

المحيط بها وبين المؤسّسة التي تحتضنها – معهد فان لير في القدس، والذي يستضيف عددًا كبيرًا جدًا من مجموعات البحث القريبة بروحها من الخطاب النظري والمثال الأعلى القائم في صلب مجلة **نظرية ونقد**. بصفتي محرّر المجلة، أتمنى أن أستطيع تعزيز هذه الأسس الثلاث المرتبطة بعضها ببعض انطلاقًا من الحفاظ على الجودة المعهودة وعلى التوازن بين البحث الأكاديمي، الذي يتطلّب بعدًا معينًا عن موضوع البحث، وبين تناول الأحداث الطارئة في الواقع الذي يتشكّل أمامنا.

في الأجواء السياسية الحالية، التي تعمل على إخراس أصوات يُنظر إليها كأصوات تشذُّ عن طريق الصواب، من المهم تحديدًا التأكيد ليس فقط على استمرار المجلة طرح وجهات نظر نقدية أخرى، وإنما العمل على توسيع نطاق النظرية النقدية في كل مرة من جديد ليتسنّى لنا «أن نتفكّر من جديد حول الممكن»، كما كتب عادي أوفير. تشير أفكار **ليران رزينسكي** الهامة المنشورة في العدد الحالي إلى المخاطر التي تتربّص بالفكر النظري النقدي من الداخل والخارج: لا يدور الحديث فقط حول التقوقع في البرج العاجي المهدّد بأن يتهدّم، أو بالابتعاد عن قضايا «قابلة للاشتعال» كما يبدو، وإنما يدور كذلك حول النزعة المتفاقمة بين الباحثين بحصر كتابتهم والنشر باللغة الإنجليزية فقط. يقوم في صلب مجلة **نظرية ونقد** التأكيد على إجراء حوار غني مع المجتمع الذي نعيش بداخله، لقد كان ولا زال هذا الحوار من أهم أهداف المجلة. ولإنجاز ذلك فإنه لا يكفي الكتابة باللغة العبرية: من المحبّذ الكتابة بلغة سلسة بالقدر المستطاع، ومحاولة تجنيد كتّاب جدد، والأهم تشجيع نشر مقالات لا تصاغ استخلاصاتها مسبّقًا، كما يفعل البعض أحيانًا. وفيما يلي الوظيفة المعقّدة في نهاية المطاف الماثلة أمام هيئة تحرير مجلة **نظرية ونقد**: السعي نحو تحويل المجلة إلى مجلة مقروءة ومتاحة، ومنفتحة وصديقة أكثر فأكثر، ولكن من دون المساومة على جودتها والتزامها بتطوير وتحديث الخطاب النظري والنقاش النقدي في المجتمع والثقافة في إسرائيل. أدعوكم زملائي الباحثين والطلاب في إسرائيل وخارجها إلى المشاركة في هذه الوظيفة بالغة الأهمية، عبر إرسال مقالاتكم وتشجيع طلابكم على نشر أعمالهم في هذه المجلة. كما ويسرّنا استقبال مسودّات مقالاتكم أو نصوص جيدة تستحقّ برأيكم النشر باللغة العبرية.

بودّي تقديم جزيل الشكر لرئيس هيئة التحرير ومدير معهد فان لير أ. د جبريئيل موتسكين، وللمحرّرة الرئيسة ومديرة قسم الإصدارات في المعهد د. طال كوخابي، وكذلك إلى جميع أعضاء لجنة البحث على قرارهم بتكليفي بوظيفة تحرير مجلة **نظرية ونقد**. كطالب وكباحث في بداية طريقه، تابعت بإثارة بالغة عمل المحرّرين الأوليّين، أ. د عادي أوفير، وأ. د يهودا شنهاف، وأنا متحمّس جدًا من فكرة أن أكمل طريقهما. ونيابة عن هيئة التحرير، أتقدم بجزيل الشكر للمحرّرة السابقة، أ. د ليئوره بيلسكي، على مساهمتها للمجلة وأتمنى لها بالغ النجاح في عملها في مركز مينرفا لحقوق الإنسان في جامعة تل أبيب. ونيابة عن هيئة التحرير، أتقدم بجزيل الشكر كذلك إلى أعضاء هيئة التحرير السابقين، وأتمنى النجاح الباهر للأعضاء الجدد الذي انضموا في إطار برنامج إنعاش الهيئة، ذلك البرنامج المعتمد الذي يسعى إلى إنعاش الهيئة مرة كل بضع سنوات. وختامًا، أتقدّم بجزيل الشكر كذلك إلى الهيئة المهنية التي تعمل إلى جانب عمل هيئة التحرير: نائبة المحرّر، السيدة أورنا يوئيلي، المدقّقة اللغوية نعمة بنحاسي؛ سكرتيرة هيئة التحرير السيدة يعيل شاليف–ويغيسر؛ ومحرّري قسم «مراجعة الكتب» السيد ينيف رون–آل وأيلا غلاس. أشكرهم جميعهم على تحلّيهم بالصبر وبشاشتهم ونواياهم الطاهرة.